وجد الخبر كما ان حذف الخبر مشروط بوجود الاسم لئلا يلزم الاجحاف
وفي مثل لا حول ولا قوة اي فيما عطف مع تكرير لا نكرتين مفردين
متصلين وجوه فتحهما على الاصل المذكور عطف مفرد او جملة بتقدير
خبر الاول ونصب الثاني عطفا على لفظ الاول منونا لا اعرابه ورفعه
عطفا على ولا زايدة فيما فيهما ورفعهما بالابتدا ليطابق السوال ورفع
الاول على ان لا بمعنى ليس او الغاء العمل للتكرير ولا تغيير الهمزة الداخلة
على لا تاثيرها عملها لا يحذف الجار الداخل عليها نحو اذ بيتني بلا جرم وتقييد
المذكور في الاستفهام حقيقة نحو الا رجل في الدار والتمني نحو الا ماء اشربه حين
لا يرجى ماء والعرض نحو الا تنزل عندي ونعت المبني من اسم لا
مفردا يليه حالان من ضمين بيني للاتحاد ويرفع حملا على محله البعيد
وينصب على لفظه او محله القريب نحو لا رجل ظريف وظريفا في الدار والا
اي وان يوجد احد الشروط فله اعرابه رفعا ونصبا لازم لعدم الاتحاد
ويعطف على لفظ عايدا الى المبني اي بالنصب ومحله اي بالرفع ولا
يجوز البنا لمكان الفصل بالعاطف ولا بد من تقييد المعطوف بالنكرة
اذ لو كان معرفة وجب الرفع لان لا لا يعمل فيها وبعدم التكرير لما علم حاله
من نحو لا حول ولا قوة والبواقي من التوابع اي غير النعت والمعطوف كتوابع
المنادى فيبنى البدل اذا كان مفردا وكذا التاكيد اللفظي ويجوز
الرفع والنصب في عطف البيان وجاز لا اخا له بلا فصل بينهما ولو فصل
نحو لا اخ في الدار لكم لم يجز اثبات الالف وكذا لا غلامين له لا فيها اي لا
يجوز لا اخا فيها وكذا لا غلامين فيها للتشبيه بالمضاف اعتبارا كونه الاول
في اصل المعنى دون الثاني وشاع البنا على الاصل نحو لا اخ لك ولا غلامين
لك
المشبهتين بليس المسند اليه لا فخرج بقيد في
ما زيد بقيت ابن ولا يعمل في تميم ويبطل عملهما بتقدم اي الخبر على
اسمها

اسمها وزيادة ان بعد ما لضعف عملهما وانتقاض النفي بالا فلم يبقى
العمل في مشابهة ليس ولو عطف على خبرها بموجب بكسر الجيم على
عاطف يفيد الايجاب وهو بل ولكن رفع العطف حملا على المحل
للخبر او على انه خبر مبتدا محذوف ولا ينصب لانتقاض النفي والا اي
وان لم يعطف بموجب بل بغيره ينصب حملا على لفظ او جر على
توهم تقدير الباء في الخبر ويجوز الرفع ايضا بتقدير المبتدا فقط
موقوف او مبتدا ما بعده او بمحذوف او ضمير
المضاف اليه في الاصطلاح المشهور ما لفظ نسب اليه اي مدلوله
بالجار المقدر احترازا عن المفعول له وفيه ونحوهما في الحذف والا يصار
وههنا ابحاث الاول ان المجرورات لا تشمل الاصل
مدخول الجار الاصلي والاضافة المعنوية والملحق مدخول
الجار الزايد واللفظية فكما استوفى قسميها ينبغي ان يستوفي
قسميها وقد ترك المص تعريف كل قسم وابن الحاجب يعرف الثاني
والثاني ان المعقول والمنقول عن النحاة ان لا تقدير في اللفظية
وتصريح ابن الحاجب بمطلق التقدير تقوية للعمل في نحو ضارب
زيد ومن البيانية في حسن الوجه فاسد لاستلزامه جواز
نحو الضارب زيد بالاتفاق فلا يتناولها المشهور وغيره كما
لا يتناول ان المجرور بالحرف الزايد كذا ذكره الشريف فكيف يقسم
الاضافة اليهما الثالث ان المذكور واحد فكيف يصح صيغة
الجمع لا سيما في الوجه الثاني والتفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية
باللام والتقوية بمسئلة اليمين ليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى
الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال
جاء الرجال اذا جاء واحد بل بمعناه بطلانه فيما اسند اليه وكونه

Copyright © King Saud University